

موضوع العدد

اجتماع مجلس المؤسسة التاسع والعشرون

يعقد مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار اجتماعه التاسع والعشرين في إطار الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية ، في العاصمة الجزائرية يومي ١٦ و ١٧ نيسان (أبريل) . سيستعرض المجلس نشاط المؤسسة خلال العام ويعتمد حساباتها الختامية لعام ٢٠٠١ . ويذكر في هذا الصدد أن المؤسسة أبرمت خلال العام ستة وستين عقد ضمان بلغت قيمتها الإجمالية حوالي ١٦٣ مليون دولار من بينها ثلاث عقود لضمان الاستثمار وثلاثة وستين عقد ضمان ائتمان صادرات بلغت قيمتها على التوالي حوالي ٥,٤١ مليون دولار و ١٢١ مليون دولار ، فضلاً عما قامت به خلال العام من جهود للتعريف بفرص الاستثمار وما قدمته من دعم فني للمؤسسات الوطنية التي تعمل في مجال ضمان الاستثمار وتشجيع وترويج الاستثمار .

وتبين نظرة خاطفة إلى مجمل نشاط المؤسسة منذ إنشائها عام ١٩٧٥ ، كأول نظام إقليمي لضمان الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات في العالم حتى نهاية عام ٢٠٠١ ، إلى أنها قدمت ضمانات تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي ١٧٨ مليار دولار توزعت بنسبة ٦,٨٢% و ١٧,٤% بين ضمان الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات على التوالي مرسية بذلك أسس النظام العربي للضمان . فضلاً عن ذلك فقد قامت المؤسسة بإجراء مسوح ودراسات معمقة غطت المحاور الرئيسية للاستثمار في الدول العربية كما قامت بدعم جهود الأجهزة الوطنية التي تتعامل معها في مجالي خدمات الضمان وخدمات الاستثمار والتواصل معها ، كما تعاونت مع المؤسسة الإسلامية لضمان ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار التابعة للبنك الإسلامي التي أنشئت عام ١٩٩٤ والوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي التي أنشئت عام ١٩٨٨ .

وفضلاً عن ذلك فقد لعبت المؤسسة خلال ربع القرن المنصرم دوراً هاماً ومؤثراً في التعريف بمعوقات الاستثمار واستكشاف الحلول والمعالجات اللازمة لها وذلك من خلال عدد من الدراسات المعمقة والندوات والمؤتمرات كما عملت على بث الوعي الاستثماري والتعريف بالفرص والصيغ الاستثمارية وبناء وسائل الاتصال فيما بين المستثمرين العرب ومصادر المشاريع وقنوات التمويل وتنمية الموارد البشرية في مجال الترويج للدول العربية والقطاعات القائدة في اقتصاداتها والمشاريع التي أثبتت الدراسات الأولية جدواها الفنية والاقتصادية وسلامتها المالية.

وكان من بين أهم منجزات المؤسسة التقرير السنوي الذي ظلت تصدره منذ سبعة عشر عاماً تحت مسمى مناخ الاستثمار في الدول العربية الذي أصبح مرجعاً هاماً للجهات الرسمية والأهلية المعنية بالتنمية والاستثمار.

وكان مجلس المؤسسة قد قرر في اجتماعه السنوي السابع والعشرين توسيع نشاط المؤسسة في مجالي ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ليشمل ضمان ائتمان الصادرات العربية إلى الدول غير العربية وزيادة رأس مال المؤسسة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لمواجهة النمو المتزايد للطلب على خدماتها، وذلك بافتراض قيامها بتغطية ما قيمته ٣ مليار دولار في مجال

ائتمان الصادرات تمثل حوالي ٥% من قيمة الصادرات العربية السنوية غير النفطية المقدرة بحوالي ٦٠ مليار دولار ، وتغطية حوالي ١٤٠ مليون دولار سنوياً في مجال ضمان الاستثمار تمثل ١٠% من قيمة الاستثمارات العربية البينية المقدرة بحوالي ١٤٠٠ مليون دولار سنوياً.

وتتطلع المؤسسة الى إنفاذ قرار زيادة رأسمالها لتمكينها من توسيع سقف عملياتها في الدول العربية والانطلاق في دعم صادرات الدول العربية والعمل على تعبئة تدفقات الاستثمارات البينية وزيادة حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ترويج

تطورات الترويج للاستثمار خلال عقد التسعينيات

أعد مؤخراً البروفيسور لويس ويلز، الأستاذ في جامعة هارفارد وخبير الترويج الدولي، دراسة بعنوان "إعادة النظر في مفهوم التسويق للقطر: استخدام الترويج كأداة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر" إلحاقاً بدراسته الأولى حول "التسويق للقطر" التي صدرت عام ١٩٩٠ بالمشاركة مع البروفيسور ألفن وينت من جامعة وست إنديز، ونشرها البنك الدولي. وكانت هذه الدراسة سباقة في وضع أسس الترويج كعلم قائم بذاته. وقد أبرزت الدراسة الجديدة أهم التطورات التي طرأت على صناعة الترويج خلال فترة التسعينيات وشملت إعادة النظر ببعض الاستنتاجات والدروس المستفادة. وتقوم نشرة ضمان الاستثمار بنشر أهم هذه الملاحظات والاستنتاجات الجديدة:

- شهدت التسعينيات ازدياد الاهتمام بالترويج وإنشاء مزيد من هيئات الترويج في الدول النامية وكذلك ارتفاع حجم المخصصات المالية للإنفاق على أنشطة الترويج وتوفير الموارد المالية المطلوبة وإقرار حجم الموازنة الملائم لهيئة الترويج.

- على الرغم من جهود الدول النامية المتزايدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء هيئات للترويج للاستثمار وتوجهها إلى مزيد من تحرير الأسواق وتقديم الحوافز والامتيازات فإن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إليها ما زال قليلاً، وتتحصر هذه التدفقات في عدد من الدول النامية مما يعني أنه ليس كافياً بالضرورة القيام بنشاط الترويج لضمان نجاح استقطاب الاستثمارات الخارجية من غير توافر عوامل أخرى.

- من أهم الدروس المستفادة من إنجازات وإخفاقات هيئات الترويج خلال العقد الماضي بروز دورها في إصلاح السياسات واعتباره أهم وظيفة لهيئة الترويج، ولذا فإنه من المهم إضافته في صميم عمل هيئة الترويج. وهذا يعني أن قيادة الإصلاح الإداري جزء مهم من عملية الترويج، ولعل فشل دور هيئة الترويج في إصلاح السياسات من أهم أسباب الفشل الذي منيت به بعض الدول في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويستنتج من ذلك أنه لا فائدة من بناء انطباع إيجابي للقطر واستهداف المستثمر وخدمته مع وجود بيروقراطية وعدم ملاءمة السياسات الكلية في البيئة المؤسسية والإجرائية التي تنظم الاستثمار.

- يشمل إصلاح السياسات اهتمام هيئة الترويج بإزالة المعوقات الأساسية التي يواجهها المستثمر والإقلال من الحواجز البيروقراطية والإجراءات غير الضرورية والمكررة وتحسين

الخدمات المقدمة للمستثمر المحتمل والفعلي وكذلك الدخول في تفاصيل العملية الاستثمارية وإحداث التغيير على المستويات كافة وخاصة على مستوى الإدارات والوزارات وعلاج القضايا الخاصة بالبنية التحتية والاتصالات ووصول الكهرباء بشكل منتظم وخلافه في القطر المضيف للاستثمار.

- ركزت هيئات الترويج في مطلع العقد على خدمة المستثمر في مرحلتين: ما قبل القرار الاستثماري، وما بعد القرار الاستثماري. وقد توضح مع تراكم الخبرة أنه أغفلت مرحلة "متوسطة" بينهما هي مرحلة البدء بتنفيذ الإجراءات التي أكدت الدراسة دورها المحوري لإنجاح جهود الترويج.

- يجدر بهيئات الترويج أن تهتم بخدمة المستثمر في مرحلة ما قبل القرار الاستثماري بتقديم معلومات حول القطر وإبراز مميزاته ونقاط الجذب والإجراءات المطلوبة. وكلما كانت هذه المعلومات متطابقة مع اهتمامات المستثمر كتب لها النجاح. وقد يترتب عليها زيارة ميدانية للقطر لتشجيع اتخاذ القرار الاستثماري وإفادة الهيئة من ذلك في تعريف المستثمر المحتمل بالمسؤولين وغرف التجارة ومراكز البحوث وخلافه وتدبير لقائه مع مستثمرين آخرين لهم تجارب ناجحة. وتحتاج هذه الخدمة إلى الدقة والتنظيم ولا ترتبط بها كلفة عالية إنما دلت المشاهدات على أن العديد من هيئات الترويج قد أخفقت فيها.

- أما المرحلة المتوسطة لخدمة المستثمر عند البدء بتنفيذ الإجراءات فمهمة ويستمر دور هيئة الترويج خلالها لتقديم التسهيلات التي يحتاج إليها المستثمر. وقد تقوم بها مجموعات من القطاع الخاص مثل مكاتب المحاماة والمحاسبة.

- أما مرحلة ما بعد القرار الاستثماري فتقوم هيئة الترويج خلالها بمساعدة المستثمر على مواجهة المشاكل التي تبرز مع التشغيل. وهو دور مهم أيضا لهيئة الترويج لأنه يعني أن استقرار المستثمر سيعكس صورة إيجابية تجذب مستثمرين آخرين وقد ينظر هو نفسه في توسيع نطاق استثماراته في القطر.

- دلت التجارب على أن علاقة هيئة الترويج بالحكومة وإداراتها موضوع حيوي ومهم ولا بد أن تهتم هيئة الترويج بتعزيز هذه العلاقة لإنجاح أنشطتها الترويجية في إطار السياسات الكلية للقطر.

- تختلف هيئات الترويج في تأسيسها، فقد تكون حكومية أو شبه حكومية أو خاصة أو جزءاً من المجتمع المدني. وقد دلت التجارب على أن الملكية الحكومية أفضل لكونها تتعامل مع "سلعة عامة" وبالتالي فإن عملية الترويج لا بد أن تكون مدعومة من الحكومة وكذلك التمويل أيضاً. كما يفضل ألا تفرض هيئة الترويج رسوماً على الخدمات التي تقدمها.

- تحتاج هيئة الترويج إلى أن يكون العاملون لديها متعددي المهارات، ويفضل أن يجمعوا بين القطاعين العام والخاص لتحقيق توازن في القدرات والمعرفة. كما يفضل أن تكون تركيبة مجلس الإدارة للهيئة أو المجلس الاستشاري من توليفة تشمل ممثلي القطاعين العام والخاص.

- يمكن لهيئة الترويج للاستثمار اللجوء إلى التعاقد من الباطن لإنجاز بعض الأنشطة المحددة لغرض الإقلال من التكاليف وخاصة في الحالات التي يتطلب المستثمر المستهدف فيها مهارات تستطيع أن توفرها المؤسسات الاستثمارية المصرفية مثلاً خاصة في مشاريع

الخصخصة في قطاعات الاتصالات والبنية التحتية بسبب الطبيعة غير المتكررة لهذه المشاريع وكونها تتطلب خبرات ومهارات عالية يوفرها القطاع الخاص عادة.

- يقوم مديرو المناطق الحرة الصناعية المؤهلة بدور مكمل لهيئة الترويج ويمكن أن تقوم جهات خارجية (قطاع خاص) بإدارة هذه المناطق بشكل مستقل.

- لوحظ أن دمج عملية ترويج الاستثمار وتشجيع أو تنمية الصادرات بوجه عام أثبت فشله لاختلاف الأساليب والأنشطة المرتبطة بهما. إذ بينما يحتاج الترويج إلى كلفة عالية والاتصال مع الإدارة العليا يعتبر نشاط التصدير عملية متكررة ترتبط بالإدارة الوسطى. كما يتطلب نشاط الترويج عمليات طويلة وبرامج متكاملة إلا أن التصدير لا يتطلب كل ذلك الجهد لعقد صفقات الشراء التي تقام عادة عبر تنمية العلاقة بين الشركات المحلية والأجنبية، وأحياناً قد يكفي وجود معرض دائم للمنتجات لتحقيق الغرض المطلوب من تشجيع الصادرات. ومن جهة أخرى تختلف مواصفات ومؤهلات العاملين المطلوبين لمهمة الترويج مقابل مهمة تشجيع الصادرات.

- من الضروري لجوء هيئات الترويج إلى تقويم الأداء وقياس فعالية الأنشطة باستخدام مسوحات قياس الرأي في أوساط المستثمرين في الداخل والخارج على حد سواء لتحسين بيئة الاستثمار للمستثمر المحلي والأجنبي وعدم التمييز بينهما في الحوافز والمعاملة. وكذلك العمل على ترقية الوعي بدورها وأنشطتها لتضمن حسن التنسيق وتعظيم الاستفادة من الموارد المتوافرة وتحييد خوف المستثمر المحلي من منافسة المستثمر الأجنبي. كما يمكن إبراز نجاحها بإصدار قوائم بأسماء المستثمرين وعدد الوظائف التي استحدثتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحجم الاستثمار وتوزيعه القطاعي.

- تزداد أهمية الترويج لدى الدول الصغيرة ذات الأسواق المحدودة أكثر من الدول ذات الأسواق الضخمة. ويدل على ذلك تجربة هيئات الترويج في أيرلندا وسنغافورة وكوستاريكا وجميعها دول صغيرة، مقابل تجربة الدول ذات الأسواق الضخمة مثل الصين وإندونيسيا التي تتميز بجاذبية خاصة للاستثمار وتحتاج إلى جهد أقل لجذب المستثمر المحتمل. وهذا بدوره يؤثر في استراتيجية الهيئة وموازنتها وبرامجها.

- استهداف المستثمر عملية مهمة وتحتاج لمعرفة الشركات المستهدفة وأولوياتها والقطاعات التي ترغب بالاستثمار فيها. وبرز مؤخراً تطور مهم من قبل بعض الدول عملت فيه على استهداف رجال الأعمال المهاجرين وجذبهم للعودة.

- في الدول الكبيرة تزداد أهمية هيئات الترويج الموجودة في المحافظات ويحتاج ذلك لمزيد من الدراسة حول الإطار الأفضل.

- وفر وجود الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (وبيا) وشبكة الإبيانت منبرا مهماً للتعاون بين هيئات الترويج في مجالات متعددة مثل المشاركة في الدورات التدريبية والمعارض العالمية وتحديد خدمات الدعم الفني.

- مازالت صناعة الترويج للاستثمار تنمو وتتطور وتعتمد كثيراً على خصوصية وضـع كل قطر وإن كان ذلك لا يقلل من أهمية الاستفادة من الدروس والعبر لدول أخرى قامت بتجارب منها ناجح ومنها فاشل. وقد وصلت تقنيات الترويج للاستثمار إلى ما يسمى (الجيل الثالث)، الذي سنستعرضه لاحقاً.

استخلاص

مصر:

تواصل تنفيذ برنامج الخصخصة في مصر عام ٢٠٠٢، ويتوقع أن ترتفع حصيلة البرنامج هذا العام إلى ١,٥ مليار جنيه ببيع (٦٦) شركة من الشركات المتعثرة إلى مستثمرين رئيسيين، وكانت حصيلة الخصخصة عام ٢٠٠١ قد بلغت نحو ١,١ مليار جنيه. وقد وضعت الحكومة المصرية استراتيجية جديدة للنهوض بالعملية الاقتصادية تستند إلى خطة للبيع التدريجي والتوجه إلى أسلوب نقل الإدارة للقطاع الخاص عوضاً عن البيع المباشر مفوضة وزارة قطاع الأعمال العام في بيع حصصها في ٥١١ شركة متعثرة من خلال برنامج عملي يراعي احتياجات السوق ووضع البورصة المصرية والتباطؤ الاقتصادي وتزايد حالة الركود وعدم الاستقرار الناجم عن تداعيات أحداث ٩/١١ خلال الفترة المقبلة. وتبلغ القيمة الاسمية لرؤوس أموال هذه الشركات حوالي ١٩ مليار جنيه. وتتنظر الحكومة المصرية في منح حوافز إضافية للمستثمرين بهدف ترويج بيع شركات قطاع الأعمال العام المتعثرة مثل السماح بالتقسيم ومنح فترات سماح لإعادة الهيكلة دون ديون والإعفاء من الضرائب لمدة محددة والسماح بالقروض من البنوك بفوائد مخفضة، مع تأكيد أهمية الحفاظ على حقوق العاملين في هذه الشركات.

وقد بلغ عدد الشركات والمصانع التي بيعت منذ بداية برنامج الخصخصة عام ١٩٩١ نحو ١٩٠ وحدة بقيمة ١٦,٩ مليار جنيه تركزت في قطاعات الصناعات المعدنية وقد تم بيع ٣٨ شركة عبر طرح أسهما في البورصة و ٣٤ شركة بيعت أسهمها لمستثمر رئيسي و ٣٢ شركة بيعت لاتحاد العاملين المساهمين و ٣١ شركة بيعت أسهمها مباشرة. وكانت المرحلة الأولى للبرنامج قد استهدفت إعداد البنية التشريعية والمؤسسية للخصخصة تمهيداً لتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الخصخصة وتحديداً خصخصة قطاعات الاتصالات والبتروك والكهرباء التي توقفت حالياً لحين تحسن أوضاع السوق.

السودان:

أعلنت وزارة الصناعة والاستثمار في السودان عن طرح عدد من الشركات والمصانع للبيع في إطار برنامج خصخصة مؤسسات القطاع العام واستقطاب الاستثمارات الخارجية. وقد قدمت عدة جهات استثمارية مصرية وسورية طلبات للشراء. وتواصل الحكومة السودانية برنامج الخصخصة الذي طال بنك الخرطوم (باركليز سابقاً) وهو أقدم البنوك السودانية وطرحت اسهم البنك للجمهور مطلع عام ٢٠٠٢، وسيليه سبعة بنوك أخرى منها بنك النيلين.

سلطنة عمان:

تولي سلطنة عمان اهتماماً خاصاً لاستكمال برنامج الخصخصة في إطار الخطة الخمسية السادسة للأعوام (٢٠٠١-٢٠٠٥) وخاصة في قطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات والمطارات وخدمات البريد والموانئ واستقطاب الاستثمارات الخارجية لهذه القطاعات. وقد تمت عملية تخصيص إدارة مطار السيب الدولي عام ٢٠٠١ بنجاح ونشطت الشركة في تشجيع الحركة الجوية لذلك المطار.

الأردن:

تأثر برنامج الخصخصة بأحداث ٩/١١ إذ أدت إلى بعض التردد من قبل المستثمرين الخارجيين. ووفق قانون التخصيص رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٠ قامت الحكومة ببيع ٤٠% من حصتها في شركة الاتصالات الأردنية وحصتها في شركة الأسمت الأردنية وبدأت إعادة

الهيكلية المالية والمؤسسية للملكية الأردنية. ويتوقع أن يتجه برنامج الخصخصة مستقبلاً إلى قطاع الطاقة لتوليد وتوزيع الكهرباء وبيع حصص الحكومة في شركات الفوسفات والبوتاس والاسمنت والاتصالات. يتوقع أن تبلغ عوائد برنامج الخصخصة في المرحلة القادمة في الأردن نحو ٤٠٠ مليون دولار يحول جزء منها لتمويل أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار في المشاريع ذات القيمة المضافة العالية والتي تؤمن تنويع مصادر الدخل.

الكويت:

ما زال النقاش قائماً في مجلس الأمة الكويتي حول إقرار مشروع قانون عام أساسي للخصخصة يهدف إلى تنظيم عملية الخصخصة ووضع المعايير والنظم المرتبطة بها. وقد وضع مشروع قانون الخصخصة من قبل اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة منذ عام ١٩٩٢ على اعتبار أن الإصلاح الاقتصادي يتطلب تبني الخصخصة كأداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية لمواجهة وعلاج الأوضاع الاقتصادية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص وتحسين كفاءة المؤسسات المملوكة للدولة وتخفيف العبء المالي عنها وتعزيز التوجه إلى تحول دور الدولة من النموذج الشمولي إلى الدور الرقابي والتنظيمي مع مراعاة حماية المال العام وتوسعة قاعدة الملكية وتغطية جميع الجوانب المتعلقة بالعمالة الوطنية. وقد أعيد طرح مشروع القانون على مجلس الأمة في عام ١٩٩٦ و عام ١٩٩٩ وما زال معروضاً أمامه. وشهدت مسودة القانون المطروح حالياً إضافة ٤ مواد جديدة لحماية العمالة الوطنية كما ادخل الاتحاد العام لعمال الكويت عضواً في المجلس الأعلى للتخصيص. ويقوم الاتحاد بجهود مكثفة لإجراء تعديلات جذرية على بنود القانون بسبب تخوفه من التأثير السلبي المحتمل على فئات العمالة وذوي الدخل المحدود والمتوسط.

وكانت لجنة إصلاح المسار الاقتصادي في الكويت قد وضعت بعض التوصيات المهمة لحل الأزمة الاقتصادية على رأسها إقرار قانون الخصخصة لتوفير بيئة مؤسسية وإجرائية فعالة لتطبيق مشاريع الخصخصة وتحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي ودعم العمالة الوطنية والاستثمار الأجنبي المباشر وحماية الملكية الفكرية وتطوير الهيكل الضريبي ومكافحة غسل الأموال وتشجيع المنافسة والقضاء على الاحتكار. واقترحت اللجنة آليات للتنفيذ لتنشيط السوق المحلي.

وتواجه عملية الخصخصة في الكويت عدة تحديات منها كيفية معالجة قضية العمالة الزائدة في القطاع العام، وتقييم القطاعات المستهدفة للتخصيص مالياً، وسبل اختيار الأسلوب الأمثل لعملية تحويل الملكية. وقد طرح بعض المختصين والمهتمين عدة توجهات لمعالجة موضوع الخصخصة تتمثل في تأكيد ضرورة تأهيل فريق عمل كفؤ وقادر على إدارة عملية الخصخصة، وضرورة تشريع وإقرار قانون ضريبة الدخل وقانون كسر الاحتكار وحماية المستهلك والبدء بالإصلاح الاقتصادي قبل تشريع قانون الخصخصة، ووضع صندوق لدعم العمالة الكويتية، ووضع آلية لتسويق المشاريع، وتعزيز دور القطاع الخاص ومسؤوليته المتوقعة في إنجاح برنامج الخصخصة مع مراعاة عدم حصر تملك المشاريع المطروحة للخصخصة لاستملاك عدد محدد من الأشخاص. وتجدر الإشارة إلى أن القطاعات المستهدفة بالخصخصة تشمل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وشركة النقل العام وتوليد الكهرباء ومؤسسة الموانئ.

المغرب:

بلغت إيرادات الخزانة من برنامج الخصخصة لبيع شركات القطاع العام حتى منتصف عام ٢٠٠١ حوالي ٤٠ مليار درهم مغربي (٣,٤ مليارات دولار أمريكي) ويتوقع أن ترتفع هذه الإيرادات إلى ٥ مليارات دولار حتى منتصف عام ٢٠٠٢. وقد شمل البرنامج منذ انطلاخته عام ١٩٩٣ بيع أسهم الدولة في ٦٥ شركة عامة منها ٣٧ مؤسسة صناعية ومصرفية و ٢٨ مؤسسة سياحية خدمية تشكل ما نسبته ٧٠% من إجمالي البرنامج. وسيتم طرح ٤٩ شركة عامة في السنوات الثلاث المقبلة. وقد استتنت حالياً شركة الخطوط الملكية المغربية ومكتب الكهرباء ومكتب مياه الشرب والشركة المغربية للملاحة والمكتب الشريف للفوسفات ومكتب السكك الحديدية ومكتب تكرير السكر على أساس أن تخصيص هذه الشركات سترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية مهمة لا بد من التصدي لها قبل الشروع في تخصيصها. وقد بلغت قيمة الاستثمارات المغربية في برنامج الخصخصة منذ انطلاخته نحو ٩٠٠ مليون دولار. وقد استقطب البرنامج استثمارات أجنبية من عدة دول تصدرتها فرنسا ثم أسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وتم عبر برنامج الخصخصة تخفيض الديون الخارجية للمغرب بحوالي ٥ مليارات دولار عبر نظام المبادلة ليبلغ إجمالي المديونية الخارجية نحو ١٥ مليار دولار.

مؤشرات

مؤشر جاذبية القطر للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ٢٠٠٠

تعريف: أطلقت أمانة انكتاد لأول مرة في تقرير الاستثمار الدولي عام ٢٠٠١ مؤشراً جديداً هو مؤشر جاذبية القطر للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (The Inward FDI Index) لاستشفاف مدى نجاح جهود القطر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل.

مكونات المؤشر:

يستند المؤشر إلى متوسط نسب ثلاث تتأتى من قسمة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمية الواردة إلى حصته للعالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والعمالة.

دليل المؤشر:

حصول الدولة على معدل (واحد) فما فوق يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية. وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وضع الدول في المؤشر:

دخل في المؤشر ١٣٧ دولة وغطت البيانات التي احتسب على أساسها المؤشر معدل الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٠ وكانت النتائج كالآتي:

- ٥٣ دولة سجل المؤشر فيها رصيذاً فوق الواحد
- ٥ دول سجل المؤشر رصيذاً يعادل واحد

- ٧٩ دولة انخفض رصيد المؤشر فيها عن الواحد.

وقد تصدرت القائمة بلجيكا ولكسمبورج تليهما هونج كونج وايرلندا. ودخلت البحرين ضمن هذه المجموعة المتقدمة في الرتبة ٢١ بينما جاءت اليمن في الرتبة الأخيرة (١٣٧) إلى جانب إندونيسيا وسورينام واعتبرت أقل الدول جذباً للاستثمارات وفقاً للمؤشر.

وضع الدول العربية في المؤشر:

يبين الجدول في الصفحة التالية ترتيب الدول العربية (١٢ دولة) الداخلة في هذا المؤشر الجديد.

دروس مستفادة:

على الرغم من الأهمية الظاهرة لمدلولات هذا المؤشر فإنه يجب أخذ الحذر في تعميم الاستنتاجات الممكن استخلاصها لحدائته في التطبيق ولكونه لا يعكس تأثير مكونات السياسات الاقتصادية كما يتأثر بمتغيرات طارئة قد تخلف أثراً إيجابية أو سلبية مؤقتة وليست هيكلية.

الترتيب	القطر	نسبة المؤشر	التصنيف
٢١	البحرين	٢,٤	متطابق
٣٨	قطر	١,٥	
٤٠	السودان	١,٤	
٧٢	الأردن	٠,٧	ضعيف
٧٩	السعودية	٠,٦	
٨٠	تونس	٠,٦	
٩٦	مصر	٠,٤	
١٠٠	المغرب	٠,٣	
١٢٨	الكويت	٠,١	
١٢٩	سوريا	٠,١	
١٣٢	الجزائر	٠,٠	ضعيف جداً
١٣٧	اليمن	٠,٨-	

وتجدر الإشارة الى أن انكساد دأبت أيضاً على إصدار مؤشر عبور الجنسية للقطر المضيف للاستثمار Trannationality Index of Host Economies الذي يقيس الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في القطر المضيف باحتساب متوسط أربع نسب تشمل نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الى إجمالي التكوين الرأسمالي للقطر، نسبة الرصيد الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للنتائج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة للشركات الأجنبية العاملة في القطر للنتائج المحلي الإجمالي، نسبة العمالة في الشركات الأجنبية للعمالة الكلية في القطر. ويدخل في المؤشر ٢٣ دولة متقدمة و ٣٠ دولة نامية و ١٩ دولة من دول الاقتصادات المتحولة. وتتوافر البيانات للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٨.

كما تصدر انكساد مؤشر عبور الجنسية Transnationality Index الذي يقيس مدى انتشار أنشطة الشركات عابرة الجنسية في الاقتصاد العالمي باعتبار أن هذه الشركات تمثل قناة رئيسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتعرف الشركات عابرة الجنسية بأنها تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية وتكون الشركة الأم مالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج والفرع الأجنبي هو المؤسسة التي مقرها الدولة المضيفة والتي تمتلك فيها الشركة في الوطن الأم حصة تتيح لها حق المشاركة في الإدارة. ويوجد حالياً حوالي ٦٣ ألف شركة عابرة للجنسية منها ٢٣٤ شركة في دولتين عربيتين هما تونس (١٤٢ شركة) وسلطنة عمان (٩٢ شركة) ونحو ٨٢٢ ألف شركة شقيقة وفرعية منها ٤٣١٧ شركة شقيقة وفرعية في ١٧ دولة عربية ما يزيد على ٤٨% منها في تونس.

الموقع الشبكي: www.unctad.org

ويوضح الجدول التالي وضع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ وفق تقرير الاستثمار الدولي لعام ٢٠٠١ الذي تصدره انكتاد (مليون دولار).

الإجمالي	2000	1999	1998	1997	1996	1995	القطر
1158	300	158	310	361	16	13	الأردن
1272	100	-13	253	232	301	399	الإمارات
3486	50	448	180	329	2048	431	البحرين
2914	781	368	670	366	351	378	تونس
34	6	7	5	7	4	5	الجزائر
29	5	5	6	5	5	3	جيبوتي
4545	1000	-782	4289	3044	-1129	-1877	السعودية
1232	392	371	371	98	-	-	السودان
542	48	91	80	80	89	100	سوريا
81	20	61	-	-	-	-	الصومال
3	-	-7	7	1	-	2	العراق
338	62	12	101	65	60	29	سلطنة عمان
5	-	1	-	-	4	-	فلسطين
1645	303	144	347	418	339	94	قطر
521	16	72	59	20	347	7	الكويت
895	180	250	200	150	80	35	لبنان
-604	-	-128	-152	-82	-135	-107	ليبيا
5501	1235	1065	1076	891	636	598	مصر
3148	201	847	329	1079	357	335	المغرب
19	2	2	-	3	5	7	موريتانيا
-1213	-201	-329	-266	-139	-60	-218	اليمن
25533	4536	2652 ^٢	7865	6928	3318	234	إجمالي الدول العربية
1103731	240167	222010	188371	187352	152493	113338	إجمالي الدول النامية
%2.3	%2.1	%2.2	%3.7	%4.2	%1.2	%1.9	نسبة الدول العربية للدول النامية
4232253	1270764	1075049	692544	477918	384910	331068	إجمالي العالم
%0.6	%0.1	%0.8	%1.5	%1.1	%0.3	%0.3	نسبة الدول العربية للعالم

ضمان

يشير الجدول التالي إلى وضع التقويم الائتماني السيادي للدول العربية حتى نهاية عام ٢٠٠١، وفق دليل التقويم الائتماني في الاقتصادات الناشئة الذي تصدره مجموعة الفايننشال تايمز.

المسلسل	القطر	التقويم التجميعي الموحد	تفسير التقويم التجميعي الموحد	درجة المخاطرة
١	الإمارات	٦	A	درجة استثمارية درجة المخاطرة منخفضة قدرة السداد قوية
٢	الكويت	٧	A-	درجة استثمارية درجة المخاطرة منخفضة قدرة السداد قوية مع بروز عوامل سلبية
٣	قطر	٩	BBB	درجة استثمارية درجة المخاطرة منخفضة قدرة السداد معقولة
٤	السعودية	٩	BBB	درجة استثمارية درجة المخاطرة منخفضة قدرة السداد معقولة
٥	تونس	٩	BBB	درجة استثمارية درجة المخاطرة منخفضة قدرة السداد معقولة
٦	سلطنة عمان	٩	BBB	درجة استثمارية درجة المخاطرة منخفضة قدرة السداد معقولة
٧	البحرين	٩	BBB	درجة استثمارية درجة المخاطرة منخفضة قدرة السداد معقولة
٨	مصر	١٠	BBB -	درجة استثمارية درجة المخاطرة منخفضة قدرة السداد معقولة مع بروز بعض العوامل السلبية
٩	المغرب	١٢	BB	درجة مضاربة تعرض لعوامل سلبية وعدم استقرار يؤثر على قدرة السداد
١٠	الأردن	١٣	BB -	درجة مضاربة تعرض لعوامل سلبية وعدم استقرار يؤثر بدرجة أكبر على قدرة السداد
١١	لبنان	١٤	B +	درجة مضاربة عالية . ارتفاع المخاطرة وتعرض أكثر انكشافا لتأثير العوامل السلبية
١٢	اليمن	X	أقل من B -	درجة مضاربة عالية جدا درجة المخاطرة عالية

فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

مشاريع صناعية سلطنة عمان

* مشروع أنابيب التكيف ذات المقطع المستدير

- يهدف المشروع إلى تشكيل الأنبوب والقطع، وتصنيع الوحدات المساعدة، واللحام وتشكيل الأطراف وغيرها من العمليات. ويسعى المشروع إلى التجاوب مع المتطلبات الحديثة لسلطنة عمان ودول الخليج الأخرى، التي تتزايد وتيرتها في استبدال أنظمة توزيع الهواء التقليدية ذات المقاطع المستطيلة بالأنابيب ذات المقاطع المستديرة.
- الطاقة الإنتاجية: تبلغ الطاقة الإنتاجية للمشروع حوالي ٤٤١٠٠٠ متر مربع سنوياً من أنابيب التهوية والتكيف وملحقاتها، على أساس التشغيل لوردية واحدة في اليوم و ٣٠٠ يوم عمل في السنة.
- المبيعات: ٢,٦٤ مليون دولار.
- التكاليف الاستثمارية: ١,٧١ مليون دولار.
- العمالة: ٢٧ عاملاً
- معدل العائد الداخلي: ٣٣%

- الموارد الأولية: المادة الأساسية للمشروع هي صفائح الصلب المجلفنة، بالإضافة إلى المعدات والمواد المساعدة التي تشمل الروابط و مواد العزل والحماية، والمواد متوفرة بسهولة في الأسواق العالمية والمحلية.

- الأسواق: يهدف المشروع إلى خدمة السوق العماني، وتزويده بأنظمة التهوية الحديثة، ويقدر حجم السوق العماني لأنظمة التهوية والتكيف بحوالي ١٥ مليون دولار.
- الجوانب البيئية: بصورة عامة عملية الإنتاج مأمونة بيئياً، ولا تمثل أي مخاطر بيئية، والمخلفات المنتجة يمكن إعادة استخدامها بسهولة كما أن العملية لا ينتج عنها أي انبعاثات أو مخلفات ضارة أخرى.

* مشروع الصمامات الصناعية المبطنة بمادة التفلون

- يهدف المشروع إلى صب وتشكيل وتشطيب الجلب وكبسها هيدروليكيًا في أبدان الصمامات، كما سيشمل ماكينات خاصة لتبطين الصمامات، وتكسية السدادات بمادة PFA أو FEP ويمكن امتداد المشروع في مرحلة لاحقة لإنتاج أبدان الصمامات بعمليات السباكة.
- الطاقة الإنتاجية: يبلغ إجمالي الإنتاج على أساس العمل وريتين يوميًا: ١٦٢٠٠ وحدة من أنواع الصمامات المختلفة.
- المبيعات: ٣,٠٥ مليون دولار.
- التكاليف الاستثمارية: ١,٦٣ مليون دولار.
- العمالة: ٣٦ عاملاً.
- معدل العائد الداخلي: ٣٠%.

- المواد الأولية: في مراحلها الأولى، سيركز المشروع على تصنيع البطانات أو الجلب من النفلون في حين تستورد المسبوكات الفائقة الجودة (أجسام الصمامات)، وسيكون ممكناً إنتاج البطانات والجلب من مواد مختلفة مثل PFA، FEP،PTFE .

- الأسواق: يركز المشروع بصفة أساسية على السوق الخليجية وخدمة قطاعات حيوية في الاقتصاد العماني والخليجي، وتشمل الصناعات البتروكيمياوية والأسمدة وصناعات النفط والغاز والتكرير والصناعة الدوائية والتوليد والتحلية. ولا يتوقع أن تتعدى نسبة الصادرات أكثر من ٢٠% من الإنتاج.

- الجوانب البيئية: التشغيل يتطابق مع مبادئ برنامج الأمم المتحدة للإنتاج النظيف، ولا تتسبب عملية الإنتاج في أي مخلفات حيث سيعاد تدوير بقايا مادة النفلون.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

- ص.ب ٥١١٤ الدوحة

- دولة قطر

- هاتف: ٨٥٨٨٨٨ - ٩٧٤

- فاكس: ٨٣١٤٦٥ - ٩٧٤

- بريد الكتروني: goic@goic.org.qa

يقتصر دور المؤسسة في ترويج الفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب، وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة الاتصال مباشرة برعاة أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع.